Strengthening Legal Guarantees for the investment in Halal Sector

تعزيز الضمانات القانونية للاستثمار في قطاع الحلال

حمد سالم أحمد العجيل*

الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا.

Ahmed Salem Ahmed Alejili*

Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya.

Abstract

Received 27 Sep. 2025; Accepted 12 Oct. 2025; Available Online 20 Oct. 2025

https://birne-online.de/journals/index.php/agjsls

Halal Codification,
Dispute Resolution,
Arbitration, Judiciary, Investment
Guarantee, Halal
Assurance.

Keywords:

The halal trade has increasingly dominated vast markets worldwide, primarily in response to the needs of Muslim consumers. This widespread expansion-driven by both commerce and industry on one side, and Muslim consumers on the other-has resulted in a thriving market grounded in various technical, religious, and jurisprudential frameworks. However, in the absence of a dedicated legal framework regulating this sector, these foundations often fall short of providing adequate legal guarantees for investment, even though they serve as essential preliminary building blocks for its organization.

This study analyzes the legal systems related to the halal industry-particularly the Malaysian halal standards-to explore the means and mechanisms of conferring legal status upon the halal system and establishing the fundamental guarantees necessary for investment and development in this sector. It further examines the legal framework governing halal products with respect to codification and legislative stability, as well as the mechanisms for resolving investment disputes in the halal sector through judicial and arbitral systems. The research adopts descriptive, analytical, and comparative methodologies.

Findings reveal that the halal sector still lacks appropriate legal regulation, both in terms of codification and dispute resolution mechanisms, as it continues to be viewed primarily as a matter governed by Islamic jurisprudence. Accordingly, the study recommends strengthening the legal role in the halal sector through a comprehensive legislative framework encompassing all its dimensions, followed by detailed regulations and technical standards. It also calls for the establishment of specialized systems for dispute resolution within judicial and arbitral contexts. This is particularly important since law remains the only discipline capable of translating the outcomes of Sharia-based fatwas and scientific laboratory results into a precise, enforceable legal language that instills confidence in all parties involved-investors and consumers alike-and serves as a reliable reference in the event of disputes.

الكلمات المفتاحية: تقنين الحلال، تسوية المنازعات، التحكيم، القضاء ضمان الاستثمار، ضمان الحلال.

المستخلص

باتت تجارة الحلال تستأثر بنطاقات واسعه على مستوى العالم تلبية لحاجيات المستهلك المسلم أساسًا، ونتج عن هذا الانتشار الواسع الذي تتجاذبه التجارة والصناعة من جهة. والمستهلك المسلم من جهيةٍ أخرى سوق رائجة استمدّت أسسها التنظيمية من أطر فنية وشرعية وفقهية مختلفة في غياب إطار قانوني خاص ينظِّمها، وغالبًا لا ترتقى هذه الأسس لتقديم الضمانات الفانونية المناسبة للاستثمار في هذا القطاع وإن كانت تفي بالحاجة كلبنات تأسيسية لتنظيهه.

تتناول الدراسية ومن خيلال خليل النظيم القانونيية ذات العلاقية لاستيما مواصفيات الخيلال الماليزية أوجه وآليات إضفاء الصبغة القانونية على نظام الحلال والتأسيس للضمانات الأساسية للاستثمار في هذا القطاع وتطويره. وتناقش ضمان الإطار القانوني للمنتجات الحلال فيما يتعلق بمسائلتي التقنين والثبات التشريعي، وكذلك تسبوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال في نظامي القضاء والتحكيم، بالاستعانة بالمنهجين الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج المقارن.

ومن خلال البحث تبين أن قطاع الحلال لا ينزال يفتقر للتنظيم القانوني المناسب من حيث التقنين أو من حيث نظام تسوية المنازعات فيه، لكونه لايزال يُنظر كشان يخضع للفقه الشرعي، وتوصي الدراسية بدعه البدور القانوني في قطاع الحلال من خيلال تأطيبر قانوني تشريعي يضم كافحة جوانبه، تليه لوائح تفصيلية، ومن ثم مواصفات قياسية تتضمن الجوانب الفنية، بالإضافة إلى تأسيس نظم خاصة لتسوية منازعاته ضمن نظامي القضاء والتحكيم. لاسيما وأن القانون هو العلم الوحيد القادر على ترجمة النتائج الشرعية في دور الفتوي ونتائج العلماء في الختبرات إلى لغة نافذة دقيقة، يطمئن لها جميع الأطراف عن فيهم المستثمر والمستهلك، ويلجأ لها عند نشوء نـزاع.

1. القدمة

يشكل الاستثمار في منتجات الحلال أحد أسرع القطاعات نموًا في الأسواق العالمية، نظرًا لتزايد الطلب على المنتجات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. بما يشمل الأغذية، والمشروبات، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الدوائية، وغيرها. ويتميز هذا القطاع بخصوصيته الفريدة التي جُمع بين الأبعاد الاقتصادية والشرعية في الوقت نفسه، حيث يلتزم المستثمرون بمعايير الحلال لضمان قبول المنتجات في الأسواق المستهدفة، وهو ما يضفي على هذا الاستثهار فيمة أخلاقية ومنافسة عالية.

ورغم فرص النمو الكبيرة، يواجم الاستثمار في منتجات الحلال تحديات عديدة. من أبرزها غياب إطـار قانونــى موحــد وراســخ ينظــم هــذا القطـاع، مـا يــؤدى إلــى اختــلاف تطبيــق المعاييــر الشــرعيـة بــين الحول والمناطق، ويخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين. كما تشكل مسألة ضمان الحلال في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع تحديًا جوهريًا، إذ تتطلب رقابة دقيقة وتوافقًا مع المواصفات القياسية الدولية والحلية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المستثمرين خديات تتعلق بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار. سواء فيما يخص الالتزام بالمعايير الشرعية أو القوانين التجارية، حيث لا تتوفر دائمًا آليات مرنة وفعالة لتسوية هذه النزاعات، ما قد يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية والحلية.



ولذلك، يصبح تعزيز الإطار القانوني وضمان وضوح المعايير الشرعية وسلاسة آليات تسوية المنازعات أمرًا جوهريًا لنجاح الاستثمار في قطاع منتجات الحلال، وخقيق تنميته المستدامة بما يخدم المستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

أهمية البحث

تبرز أهمينة البحث في سبعيه لتعزيز الإطبار القانوني لضميان الاستثمار في قطباع الحيلال، مين خللال: استقرار قواعده القانونية لتوفير بيئة استثمارية موثوقة، وضمان ملاءمة آليات تسوية المنازعات، والحفاظ على خصيصة الحلال في المنتجات موضوع الاستثمار. بما يضمن الالتزام

مشكلة البحث

تكمن إشكالية البحث في ضعف الإطار القانوني المحفز للاستثمار في قطاع الحلال، إذ يفتقر هـذا الإطـار إلـي أسـس قانونيــة راسـخـة خــد مصـادره وتعــزز اســتقراره. إضافــةً إلــي عــدم وجــود قواعد فعّالــة لتســوية المنازعــات الناشــئة عــن الاســتثمار فــى هــذا القطــاع. كمــا أن غيــاب معاييــر واضحــة لضمان الحلال في المنتجات يشكل تهديدًا لاستقرار الاستثمار وثقة المستثمرين.

الدراسات السابقة

يتميـز الاسـتثمار فـي قطـاع الحـلال بخصوصيـة ججمع بـين الاسـتثمار وضمـان طبيعــة الحـلال فـي المنتج, وهو ما تغطه الأدبيات والدراسات السابقة بشكل متكامل - حسب اطلاع الباحث -، ولم جَمع أغلب الدراسات بين الاستثمار والحلال في أن معًا. حيث أن الدراسات السابقة لا زالت تقليدية إلى حبد كبيس فلنم تُعنى معظم دراستات الحبلال بالاستثمان ولنم تُعنى معظم دراستات الاستثمار بالحلال وخصوصيــة الاســتثمار فيــه. وهــو مــا دعــا الباحــث إلــى إجــراء مقاربــات واســعـة بــين الآليات القانونية للاستثمار من جهة، وخصيصة الحلال وطبيعته من جهةِ أخرى لتقصى الآليات القانونيــة المناســبة للاســتثمار فــى قطـاع الحــلال. وذلــك كلــه فــى ضــوء القواعــد القانونيــة العامــة ذات الصلحة بالإطار القانوني للاستثمار وفي مقدمتها الثبات التشريعي وتسوية المنازعات كمرتكزات قانونيــة أسـاســيـة للاســتـثـمار وتشــجيعـه. مســتخـدماً للمنهجـين التحليلِــي والوصفــي، وكـذلــك المنهــج المقارن. وفيما يلي أبرز الدراسات السابقة المستند إليها البحث:

لقد أكدت دراســة للباحث محمد عبد اللطيـف رجـب بعنــوان تقنـين الأحـكام الشــرعية ضـرورة عصريـة علـى ضـرورة تقنـين الأحـكام الشـرعية لمواكبـة التطـورات العصريـة. وبيّنـت أن وجـود أحـكام شرعية واضحـة ومقننـة يوفـر أساسًا لاسـتقرار الإطـار القانونـي. كمـا دعمـت فكـرة ضـرورة وجـود إطار قانوني واضح ومستقر لضمان الاستثمار في قطاع الحلال أ. وناقب الباحث محمد فردوس نور الهدى بدراسته آثار الظروف الاجتماعية على الفتاوي الشرعية: ماليزيا نموذجًا تأثير الظروف الاجتماعيـة علـي تغيـر الفتـاوي الشـرعية، مـا قـد يـؤدي إلـي عـدم اسـتقرار الأحـكام الشـرعية وفقًـا للسياقات الاجتماعيــة المتغيــرة، وإفــادة البحــث: أبــرزت أهميــة اســتقرار الأحــكام الشــرعيـة فــى تقنــين الحلال لضمان وضوح الإطار القانوني وحماية الاستثمار².

² فردوس نور الهدى، محمد. (2003). أثار الظروف الاجتماعية على الفتاوى الشرعية: ماليزيا نموذجًا. مركز البحوث. الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.



¹ رجب، محمد عبد اللطيف. (2006). تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية. ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر: الواقع والآمال، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.

وركـزت دراسـة الباحـث محمـد زكـي عبـد البـر المعنونـة بتقنـين الفقـه الإسـلامي علـى أهميـة تقنـين الأخـكام الفقهيـة لضمـان وضوحهـا واسـتقرارها، مـا يسـهم فـي تعزيـز الثقـة القانونيـة لـدى المسـتثمرين. وسـاعدت فـي التأكيـد علـى ضـرورة تقنـين مفهـوم الحـلال لضمـان اسـتقرار الاسـتثمار فيـه.
فيـه.

وفي التجرية الماليزية نظم قانون الأوصاف التجارية المالييزي (2011)الأوصاف التجارية للمنتجات. بما فيها منتجات الحالال. ووضع معايير حماية المستهلك وضمان صحة التسويق وفر القانون مرجعًا عمليًا لتوضيح كيفية تنظيم المنتجات الحالال وضمان استقرارها القانوني. وكذلك الأمر بخصوص المواصفة القياسية الماليزية لمنتجات الأغذية الحالال (1500:2009 MS)التي حددت معايير تصنيع الأغذية الحالال بما يشمل العمليات والإشراف الشرعي، لضمان مطابقة المنتجات لمعايير الحمليات والإشراف النتجات بمفهوم الحالاً.

كما تناول قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي (2013). القرار رقم 198 (21/4)مسألة تقنين الأحكام الشرعية المتعلقة بالاستحالة، مؤكداً على وضوح المعايير الشرعية لضمان الالتزام بالحلال، وأكد ضرورة وجود قرارات شرعية واضحة لتثبيت الإطار القانوني للقطاع وقي قرار المجمع (2015). القرار رقم 210 (22/6) تحديد لمعايير إضافية لتقنين الحلال وضمان استقرار الأحكام الشرعية المتعلقة بالمنتجات الحلال، مع تعزيز فكرة وجود مرجعية شرعية واضحة للاستثمار في الحلل آ.

ولقد قدم الباحث فوزي محمد سامي في كتابه التحكيم التجاري الدولي شرحًا مفصلاً لنظام التحكيم التجارية، وأبرز التحكيم كأداة فعالة لنظام التحكيم التجارية، وأبرز التحكيم كأداة فعالة لتسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال وعلى مناوله تناول الباحث أبو زيد رضوان في مؤلفه الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي المبادئ العامة للتحكيم التجاري الدولي، مع التركيز على المرونة في تسوية النزاعات وحماية الحقوق. ودعم اعتماد التحكيم كآلية مناسبة لحماية الاستثمار في منتجات الحلال وكذلك استعرض الباحث عبدالحميد الأحدب في مؤلفه موسوعة التحكيم الدولي المتحكيم الدولي الختلفة، وأبرز فعالية التحكيم في ضمان معالية النزاعات، وأوضح كيفية تفعيل التحكيم لضمان حل المنازعات في قطاع الحلال بفعالية وكفاءة أن

منهجية البحث وخطته

يعتمد البحث على مقاربة شاملة بين الأطر القانونية لتقنين ضمانات الاستثمار، وخصيصة الحلال وطبيعته، في ضوء القواعد القانونية العامة المتعلقة بالاستثمار. ويركز على الثبات التشريعي وتسوية المنازعات كمحاور أساسية لتشجيع الاستثمار.

¹⁰ الأحدب، عبدالحميد. (2008). موسوعة التحكيم، التحكيم الدولي، الكتاب الثاني، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية



³ زكى عبد البر، محمد. (1986). تقنين الفقه الإسلامي. إدارة إحياء التراث الإسلامي. قطر.

⁴ ماليزيا. (2011). قانون الأوصاف التجارية الماليزي.

⁵ ماليزيا. (2009). المواصفة القياسية الماليزية لمنتجات الأغذية الحلال (2009:1500:2009).

 ⁶ جمع الفقاء الإسالامي الدولي. (2013). القارار رقام 198 (21/4). الندورة الحاديثة والعشارون. الرياض. المملكة العربية السنعودية.

⁷ مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). القرار رقم 210 (22/6), الدورة الثانية والعشرون، الكويت.

⁸ سامى، فوزي محمد. (2006). التحكيم التجاري الدولي. عمان: دار الثقافة.

⁹ رضوان، أبوزبد. (1996). الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي. دار الكتاب الحديث.

استخدم الباحث المنهجين التحليلي والوصف المقارن، ويشتمل البحث على مبحثين رئيسيين: مبحــث ضمــان الإطــار القانونــى للمنتجــات الحــلال: ويشــمل مســألتـى التقنــين والثبــات التشــريعـى. ومبحث تسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال: ويتناول نظامي القضاء والتحكيم وملاءمتهما لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار في هذا القطاع.

2. المبحث الأول: ضمان الإطار القانوني المناسب لتنظيم قطاع الحلال

لضمان الإطار القانوني المناسب للمنتجات الحلال، تتناول الدراسة مسائلتين رئيسيتين وهما؛ عمليــة التقنــين ومــا يرتبــط بهــا مــن مقتضيــات الصياغــة فــى المطلــب الأول. ومســألة الاســتقرار والثبات التشريعي في المطلب الثاني.

1.2 المطلب الأول: تقنين مفهوم الحلال في المنتجات

لعلبه من المناسب التقديم ضمن هذا الإطبار بمفهوم الحيلال، أو بالأحيري المنتبج الحيلال محيطً الحديث تمهيدًا لتقنينه. ويعرّف الحلال لغيةً بأنه نقيض الحرام، أو هو الحِلّ والإطلاق! أما اصطلاحًا فيُعـرّف بأنـه المطلـق بالإذن مـن قبـل الشارع12.

أما المُنتج الخلال، فهو مفهوم مستحدث وقلما نجد له تعريفًا فقهيًا أو قانونيًا، ومن الحاولات التشريعية التي عَنت بتعريف قانون الأوصاف التجارية الماليزي لسنة 1975، والذي نالت به ماليزيا فضل السبق في هذا الجال، وهو التعريف الذي تبناه قانون الأوصاف التجارية الماليزي لسنة 2011، والذي عرّفه بشكل وصفى بأنه: المنتّح المتوافق مع الشريعة الإسلامية؛ وهو المنتّح الـذي يخلـو مـن؛ أي مكونـات تعـود لحيوانـات محرَّمـة، أو غيـر مـذكاة وفقًـا للقواعـد الشـرعية، أو أي بجُـس أو مُسكِر وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. أو أي شرع مستخرج من الإنسان أو عائـد إليـه لا جَيـزه الشـريعة الإسـلامية، أو أي مـواد ضـارة أو خطـرة أو سـامة، وألا يحضِّـر المنتَـج أو يُعالـج أو يُصنَّع بواسطة أدوات ملوثة بالنجاسات، وألا يختلط عند إعداده أو فجهيزه أو تخزينه مع أي منتجات لا تنطبق عليها الشروط المتقدمة، أو أي شرع نجسِ وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. كما يجب ومعاييــر الجــودة والســلامة والصحــة والأمــان فــى المنتَــج 13، وهــو تقريبًــا نفــس التعريــف الــذي أوردتــه المواصفة القياسية الماليزية للأغذية رقم (MS 1500:2009) 14.

أما التقنين فيُطلق على التشريع الذي يجمع بين دفتيه مجموع القواعد النظمة لفرع قانوني معين في مدوَّنةِ واحدة 15، وهو ما أملي اختياره نظرًا لمناسبته لطبيعة التشريع المستهدفة في المنتجات الحلال والتي تقتضي إضفاء الصبغة القانونية على كافة جوانبها للضمان وضوحها ومن ثم تطبيقها. لاسبها وأن عملية التقنين تقوم على رُكنين أساسبين وهما؛ صياغة الحكم

¹⁵ الصدة, عبدالمنعم فرج. (1971). أصول القانون. بيروت, دار النهضة العربية, ص. 114.



^{11 -} ابين منظور. جميال الدينن محميد بين مكبرم. (ت. 711 هـ). لسيان العبرب. ميادة (حليل). القاهيرة: دار صيادر. ط. 1414/3 هــ, ج. 14, ص. 297.

¹² الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. (ت. 1094هـ). الكليات. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992, ج. 2, ص. 253.

¹³ Parliament of Malaysia. (2011). Trade Descriptions Act 2011 (Act 730). https://www.kpdn.gov.my/images/2024/ awam/akta/kpdn/Act%20730.pdf

¹⁴ International Organization for Standardization. (2009). MS 1500:2009 Halal food - Production, preparation, handling and storage: General guidelines (2nd revision). ICS 67.020..

الشبرعي في قالب قانوني مجاز ومُحبَّد. وإليزام القاضي بتطبيقيه والحكيم بموجبيه كقانيون واجب التطبيـق16.

والمراد بالتقنين هنا هو جمع الأسس الشرعية والفنية الحاكمة للحلال في المنتجات وصياغتها في قالب قانوني جامِع، وهي عملية تُعيد إلى أذهاننا الشواهد الأولى لبدايات التقنين، ومنها على سببل الثال؛ خطاب حاكم مصر الخديوي إسماعيل لرفاعة الطهطاوي بشأن شكاوي الإنجلية من عدم معرفة حقوقهم ومصادرها عند نشوب خلاف مع الأهالي نظرًا لصعوبة الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي وما تتضمنه من أحكام شرعية. ما دعاه إلى الطلب من مشيخة الأزهـر جميع كتاب يضم الأحكام المدنيـة الشرعية على النحو والترتيب الوراد في قانون نابليـون (تقنين) أو أنه سيوف يضطر للعمل بذلك القانون نظرًا لوضوحه ويُسر الرجوع إليه¹⁷.

وهـو فـى الواقـع مـا ذهـب إليـه القضـاء فـى الكثيـر مـن السـوابق، ومـن ذلـك مـا ذهـب إليـه القضاء البريطاني في القضية المعروفية ببنك الشامل/البحرين بالنص بأن: «مجرد الاتفاق على تطبيـق (أحـكام الشـريعة الغـرّاء) لا يُتيـح تطبيقهـا تلقائيًـا مالـم يتـم تقنينهـا فـي نصـوص واضحـة ەمحــددة»¹⁸.

ولذلك فإن التشريع لم يجد بُدًّا من تقنين الأحكام الشرعية للمعاملات في قوالب قانونيــة كلما دعت الحاجبة الى ذلك، حيث جرت العادة على تقنين أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلية بالأحوال الشخصية ضمن إطار قوانين الأسرة، وتقنين الأحكام الخاصة بالإرث والوصية، وغيرها من القوانين لاسبها تلك التي تندرج البوم ضمن إطارها بات يُعرف بالاقتصاد الإسلامي كالصيرفة الإسكامية والتأمين التكافلي ومؤخرًا الحلال في المنتجات والخدمات ليُحاول تغطية كافة الجوانب الاستهلاكية من أغذية وأدوية ومستحضرات العناية الشخصية والتجميل وغيرها، إلى جانب الجوانب الخدمية المتمثلة في السياحة الحلال وغيرها من الخدمات والأنشطة.

ويتم تقنين تلك الأحكام من خلال صور تشريعية متنوعة كالقوانين واللوائح والقرارات. إلا أنه في المنتجات عمومًا، والمنتجات الحلال بشكل خاص جرت العادة على تقنينها من خلال عمليـة يُطلـق عليهـا التقييـس، والـذي تعرِّفـه المنظمـة الدوليـة للتقييـس (الأيـزو) (ISO) بأنـه وضـع وتطبيـق قواعـد لتنظيـم نشـاط معـبن لصالـح الأطـراف المعنيـة لتحقيـق اقتصـاد متكامـل يأخـذ فـي الاعتبار ظروف الأداء ومتطلبات الأمان ويصدر في شكل مواصفة قياسية. والمواصفة القياسية هي عبارة عن وثيقة مُعتمدة من سططة معترف بها باتباع نظم وأساليب التوحيد القياسي في مجال معيّن لتشمل مجموع الاشتراطات التي ينبغي توافرها في المُنتَج أو الخدمة، أي هي عبارة عن وثيقة خُدد خصائص مُنتَج أو خدمة معيَّنة من حيث التصميم والحجم والوزن والأداء والمواد وعملية الانتاج وغيرها 19.

¹⁹ International Organization for Standardization. (2018, March 13). ISO - International Organization for Standardization. https://www.iso.org/home.html



¹⁶ عبدالبر، محمد زكى. (1986). تقنين الفقه الإسلامي. قطر. إدارة إحياء التراث الإسلامي، ط. 2، ص. 35.

عبدالعاطي، محمد عبد اللطيف رجب. (2006). تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية. ورقة مقدمة لندوة القضاء الشرعي في العصر الخاضر الواقع والآمال 11-13. أبريـل 2006. كليـة الشريعة والدراسـات الإســلامية. جامعة الشارقة، ص. 20.

¹⁸ جندوبي، عبدالسلام. (2015-2016). التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية (دراسة فقهية قانونية). رسالة ماجستير. جامعــة الزبتونــة، المعهــد العالــي لأصــول الديــن، تونــس، ص. 107.

وقد حاولت عدة دول وفي مقدمتها ماليزيا استنباط الأحكام الشرعية من الشريعة الإسلامية ووضعها في قوالب قانونيــة فــي صــورة مواصفــات قياســية خاصــة بالمنتجــات الحــلال، آخـــذةً فــي الاعتبار الأطر الفنيــة والقانونيــة والتقنيــة الأخــرى ذات الصلــة بالمنتجــات20، إلا أن تلــك الحــاولات وعلــي الرغم من أهميتها الا أنها لازالت تواجه الكثير من الإشكاليات تأتى في مُقدِّمتها اختلاف المضامين الشارعية تِبعًا للاختلافات المذهبية، وطريقة الصياغة التي يتجاذبها الباحثين في مجالي الشريعة والصناعية على الرغيم من كونها مهمية قانونيية بالدرجية الأولي.

وتُبرز مُشكلة الاختلافات المذهبية بشكل واضح في الخطوط التوجيهية الصادرة عن هيئة الدســتور الغذائــي بالمنظهــة العالميــة للأغذيــة (FAW) والتــي تنــص علــي أنهــا تأخــذ بعــين الاعتبــار الاختلافات المذهبية بين الحول الإسكامية من حيث تطبيقها وتبنيها لهذه المعايير في أنظمتها الوطنية (1997-1997)²¹ وهو ما حاولت المواصفة القياسية الماليزية للأغذية (CAC-GL24-1997) المشار إليها جَاوزه في تقنينها لسألة الذكاة في البند (2.5) وذلك في تقنينها لأكثر الشروط الواجبة في النكاة في المذاهب الختلفة على الرغم من أن المذهب الشافعي هو المذهب السائد في ماليزيا22، حيث اشترط في الذكاة قطع الحلقوم والودجين والمرىء. في حين أن المذهب الشافعي يكتفي لصحة الـذكاة قطع مـا دون ذلك شريطة قطع الودجين²³.

أما إشكالية الصياغة القانونية للأطر الفانونية للحلال فتُبرز من خلال عدم نضوج المضمون التُراد تقنينــه وتشــظيه بـين العلــوم الختلفــة، أخــذًا فــى الاعتبــار الجــالات ذات الصلــة بالمنتجــات مــن الجوانب التقنيحة والفنيحة والشرعية التي تنتمي إلى مزيح من العلوم ذات المضامين الفلسفية الختلفة والتى تقتضى مجهودات توفيقية مُضنية تتولى الجمع بين المفردات والمضامين الشرعية عند التقنين من جهة 24، والمزاوجة بينها وبين المطلحات الهنية والفنية المتعارف عليها من قبل المنتجين والحترفين من جهةِ أخرى، وهي مهمة كما يقول الفقيه الألماني (إيرينج)²⁵ (Ihring) في كتابه «تطور القانون الروماني» نقلًا عن السنهوري؛ يجب أن تكون الصناعة القانونية قادرة على الحفاظ على استقرارها من جهة، ومواكبة التطور من جهةِ أخرى، ويأتى ذلك من خلال إرجاع القواعد القانونيــة إلــي أصولهــا وعناصرهــا الأولــي ثــم إعــادة بناؤهــا بــا يواكــب الواقــع 26.

وضمين إطار معايير الحلال، فقيد كانت مسائلة الصياغية من ضمين أهيم الانتقادات التي وجهت لقانون ضمان المنتجات الحلال الأندونيسي)2014/33(، والذي طالبَ المنتجين بإعادة صياغته من قبل المتخصصين في المنتجات من الفنيين والتقنيين وليس من قبل فقهاء الشريعة 27.

Tempo.co. (2016, November 3). The halal-haram labelling debate. https://en.tempo.co/read/ news/2016/11/03/314817284/The-Halal-Haram-Labelling-Debate



²⁰ Kamali, M. H. (2016). Moderation in fatwa and ijtihad: Juristic and historical perspectives. ICR Journal, 7(3), 303-324. https://doi.org/10.52282/icr.v7i3.246.

²¹ Codex Alimentarius Commission. (1997). General guidelines for use of the term "Halal" (CAC/GL 24-1997). Rome: FAO/ WHO. https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius.

²² نور الهدي. محمد فردوس. (2003). آثار الظروف الاجتماعية على الفتاوي الشرعية: ماليزيا تُموذجًا. كوالالبور. جامعة العلوم الإسلامية الدولية ماليزيا، ص. 136.

²³ الشافعي، محمد ابن إدريس. (1990). الأم. دار المعرفة، ج. 2، ص. 260.

²⁴ عبدالبر، محمد زكى. (1986). تقنين الفقه الإسلامي. مرجع سابق. ص. 96.

²⁵ فقيه ألماني. مؤلف كتاب تطور القانون الروماني في القرن التاسع عشر.

²⁶ الأحدب، عبدالحميد. (2008). مرجع سابق، ط. 3، ص. 40.

وبالتالي فإنه من الأهمية بحكان لضمان الاستقرار القانوني الذي يكفل الاستثمار في قطاع الحلال الأخذ في الاعتبار كافة الجوانب الفنية والتقنية والتجارية شريطة وضع المضامين الشرعية كأولوية في التقنين وموائمة النظم الأخرى ذات الصلة بالمنتجات عليها وليس العكس. يُضاف إلى ذلك استعارة المصطلحات والمفاهيم المتعارف عليها في الأوساط التجارية والصناعية وتأصيلها في ضوء المفاهيم القانونية وقواعده الأساسية.

كما يجب في عملية التقنين مراعاة الجانب العملي التطبيقي، بحيث لا يتم تقنين شرط لا يُمكن تطبيقه من الناحية العملية، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في المواصفة القياسية الماليزية المشار إليها (MS1500:2009) في بنديها (2.7) (3.2) من اشتراط تطهير الآلات المستخدمة في المنتجات غير الحال عند استخدامها للحلال بالماء والتراب وفقًا لقواعد التطهير في المذهب الشافعي، أو اشتراطها لعدم وجود حظائر للخنازير بالقرب من مصنع المنتجات الحالل، حيث أن الشرط الأول لا يُمكن تطبيقه من الناحية العملية، لاسيما على الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية المستخدمة في عمليات الإنتاج كالروبوت الذي انضم مؤخرًا إلى معظم عمليات الإنتاج كالروبوت الذي انضم مؤخرًا إلى معظم عمليات الإنتاج 8. كما أنه وبالنسبة للشرط الآخر، فإنه لا يُمكن إلزام المستثمر بعدم إنشاء المصنع في منطقة توجد فيها حظائر خنازير، حيث أنه وإن أمكن تطبيق هذا الشرط عند منح شهادة الحلال للكشف عن الموقع وما في نطاقه من حظائر (رسمية) للخنازير، إلا أنه لا يُمكن الالتزام به مُستقبلًا لعدم وجود ضمان قانوني مانع من إقامة هذه الحظائر بجواره.

2.2. المطلب الثاني: ضمان الثبات التشريعي (Stabilization clauses)

يتمثل ضمان الثبات التشريعي في تجميد المركز القانوني عند وقت الاتفاق، ويأتي ذلك بصورة اتفاقية بموجب نص من الدولة المضيفة الفاقية بموجب نص من الدولة المضيفة في تشريعاتها الداخلية الجديدة على حقوق المستثمرين في المداخلية الجديدة على حقوق المستثمرين فيها وقياً وقال المناطقة والمستثمرين فيها وقال الداخلية الجديدة على حقوق المستثمرين فيها وقال الداخلية الجديدة على حقوق المستثمرين فيها وقال المناطقة والمستثمرين فيها وقال المناطقة والمستثمرين فيها وقال المناطقة والمستثمرين فيها وقال المناطقة والمستثمرين فيها وقال المناطقة والمناطقة والمن

وفضلًا عما لهذا الشرط من أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي عمومًا, إلا أنه يكتسي في الاستثمار في صناعة الحلال أهمية خاصة تتجاوز أهميته في الاستثمارات الأخرى. حيث أن الإطار القانوني للمنتجات الحلال يقوم على أسس مزدوجة فنية وشرعية, وبالتالي فيكون هذا الإطار عُرضةً للتغيير بناءً على تغيُّر الحكم الشرعي تبعًا لتطور المنتجات وما يُلاحقها من اجتهاداتٍ فقهية, وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار المراكز القانونية للمستثمرين.

ومثال على ذلك ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي رقم 198 (21/4) الصادر في دورته الحادية والعشرين بالرياض، المملكة العربية السعودية (18 - 22 نوفمبر 2013) بشأن تقنين مسألة الاستحالة، والتي يعرفها بأنها: «تغيير حقيقة المادة النجسة أو الحربة تناولها وانقلاب عينها إلى مادة أخرى مختلفة عنها في الاسم والخصائص

^{29 -} جمــال الديــن، صــلاح الديــن. (2005). التحكيــم وتنــازع القوانــين فــي عقــود التنميــة التكنولوجيــة. الإســكندرية, دار الفكــر الجامعـــي، ط. 1, ص. 226.



²⁸ Ahmed, S. A. (2018). Automation's effect on halal standards and robotization's outlook: Highlighting to consider halal sector in technological development. Paper presented at the 2nd Islamic Management Development Conference (IMDeC 2018), Universiti Teknologi MARA (UiTM) Kedah, Malaysia, June 27-28.

والصفات، ويُعبِر عنها بالمصطلح العلمي الشائع بشأنها «كل تفاعل كيميائي كامل» مثل خويل الزيوت والشحوم على اختلاف مصادرها إلى صابون، وقلل المادة إلى مكوناتها الختلفة كتفتيت الزيوت والدهون إلى أحماض دسمة وغليسرين، وكما يحصل التفاعل الكيميائي بالقصد إليه بالوسائل العلميــة الفنيــة، يحصــل أيضًــا بصــورة غيــر منظــورة فــى الصــور التــى أوردهــا الفقهــاء على سبيل المثال التخليل والدباغية والإحراق»30.

حيث أباح بموجب الفقرة الثانية من القرار ما يُعرف بـ (بلازما الـدم) بنصِّه على أن: «بلازما الحدم التبي تعتبير بديكًا رخيصًا ليزلال البييض وقيد تستخدم في الفطائير والحسياء والنقانيق والهامبرغير وصنوف المعجنيات كالكعبك والبسكويت والعصائيد (البودينغ) والخبيز ومشتقات الألبيان وأدويــة الأطفــال وأغذيتهــم والتــي قــد تُضــاف إلــى الدقيــق «حــلال» مختلفــة عــن الــدم فــى الاســـم والخصائص والصفات فليس لها حكّم الدم». ثم وفي دورته الثانية والعشرين عَدلَ عن رأيه السابق بنصـه فـي البنـد ثانيًا مـن قـراره رقـم (210 (22/6)) الصـادر فـي الـدورة الثانيـة والعشـرين المنعقدة في الكويت (22-25 مبارس 2015) على أنه: «وبخصوص بلازمنا الندم التبي ورد نصهنا في القرار المذكور - أي السيابق - فيان الجميع يسرى إعبادة النظر في الموضوع لوجود معطيبات جديدة»³¹. وهنا وبصرف النظر عن سلامة إباحية بلازما اليدم التي هي موضوع دراسيٌّ أخرى، فإنه وعلى الرغم من أن الجمع الفقهي لا يصدر المواصفات القياسية النهائية للمنتجات الحلال، إلا أنه يصدر قرارات استرشادية ذات مكانة خاصة في الدول الإسلامية لكونها تُعبِّر عن الجتمع الإسلامي. وفي الحالبة المتقدمية لنبا أن نتصور آثيار قبرار الحظير اللاحيق للإباحية علي الثبيات التشيريعي للإطيار القانون للمنتجات الحلال وأثره على المستثمر من حيث استقرار المراكز القانونية، حيث أن قيامــه بالاســتثمار فــى إنتــاج منتجــات وافــق عليهــا المورديــن مسترشـــدين بالقــرار الأول، ثــم يُرفــض عملًا بالقرار الثاني لا شكّ بأنه يعتبر إخلالًا فادحًا بحقوقهم ويحسّ بالمناخ الاستثماري في هذا القطاع بشكل عام.

وهنا لا تعنى الدراسية كيف يبد الدولية التشريعية أو الجامع الفقهيية عين تغيير تشريعاتها لحظر منتجات كانت قد أباحتها متى وجدت أسبابًا جديَّة لذلك، وإنما تدعوا إلى احترام حقوق المستثمرين التي تأسست على تلك القرارات، ولها في ذلك أن تأخذ بالأحوط وتقن الحظر وتترفع عـن مواطـن الخـلاف بـدلًا مـن التسـرُّع فـي الإباحـة ثـم الرجـوع للحظـر متـي تبينـت عـدم سـلامة قـرار الإباحــة كمــا جــاء فــى القــرار المتقــدم. وهــو مــا مــن شــأنه أن يعــزز الحــلال ويكـفــل الاســتقرار فــى إطــاره القانونيي.

3. المبحث الثاني: ضمانات تتصل بتسوية منازعات المنتجات الحلال

يفرض ضمان تسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال نوع من التخصصية التي تكفل الإحاطــة بجوانبــه، وضمــن هــذا الإطــار ســوف نُحــاول البحــث عــن الوســيلة الأكثــر ضمانًـا للمســتثمر بين نظامي القضاء في المطلب الأول، والتحكيم في المطلب الثاني:

³¹ مجمـع الفقــه الإســلامي الدولــي. (2015). قــرار بشــأن الاســتحالة والاســتهلاك فــي الــواد الإضافيــة فــي الغــذاء والـــدواء. القـــرار رقـــم 210 (6/22). الـــدورة الثانيـــة والعشـــرون. الكويـــت. https://iifa-aifi.org/ar/3988.html



³⁰ مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). قرار بشأن الاستحالة والاستهلاك في المواد الإضافية في الغذاء والـــدواء, الـقـــرار رقـــم 210 (6/22). https://iifa-aifi.org/ar/3988.html

1.3. المطلب الأول: مدى ضمان القضاء لتسوية منازعات الاستثمار في قطاع الحلال

سبقت الإشارة إلى أن نظام الحلال يحتوى على مزيج من النظم الفنية والقانونية والشرعية والتجاريــة والتقنيــة، ولذلــك فــإن النظــر فــى المنازعــات التــى تُثيرهــا المنتجــات الحــلال يقتضــى قُــدرة الإحاطــة بهــذه الجوانــب لإنصـاف المســتثمرين، ولذلـك ســوف نتنــاول ضمن هــذا الإطــار جانبين أسـاســيين يكادا يُمثلان جانب موضوعي وجانب شكلي. ويتمثل الجانب الموضوعي في الوسيلة الموضوعية التب يلجباً إليها القضاء لتمحيص الدعاوى ذات الجوانب الفنية أو المتعددة وهب الخبرة الفنية، فيما يتمثل الجانب الآخر في مدى اختصاص القضاء وتخصصه بتسوية منازعات المنتجات الحلال.

1.1.3. جدوى الخبرة الفنية القضائية في تسوية منازعات المنتجات الحلال

تعتبر الخبرة الفنيحة الوسيلة الأساسية التي يلجأ إليها القاضي لنظر المنازعات ذات الطبيعة الفنيــة، والخبـرة الفنيــة كمــا هــو معلــوم هــي عبــارة عــن إجــراء للتحقيــق يعهــد بــه القاضــي إلــى شخص ذو خبرة في جانب فني معين يتجاوز بطبيعته النطاق المعرفي للقاضي، وذلك بغيبة بحث ذلك الجانب أو تقديره أو إبداء الرأى العلمي أو الفني بشانه.

وهـذه الوسـيلة وعلـي الرغـم مـن أهميتها الفنيـة التـي يسـتنير بهـا القاضـي فـي تمحيـص وخليـل وتكييـف الواقعـة المنظـورة أمامـه. إلا أن القضاء دأب - لا سـيما القضاء الليبـي علـي سـبيل المثال - على اعتبارها وسيلة احتياطية بدايةً وانتهاءً. وذلك من حيث خضوعها للسلطان المطلق للقاضى سواءً من حيث اللجوء إليها أو من حيث الأخذ بما تنتهى إليه من عدمه كليًّا أو جزئيًّا، وهـو مـا انتهـت إليـه الحكمـة العليـا الليبيـة فـى الطعنـين (283/50ق بجلسـة 15 مـارس 2006)، و(52/351ق بجلســة 25 يونيــو 2007)، علــي اعتبــار ألا تعــدو كونهــا وســيلة مــن وســائل الإثبــاث التــي تترخص الحكمة بالاستناد إليها أو الالتفات عنها. وهو ما مؤداه الفصل في المنازعة المنظورة على غير أساس فني، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على حقوق المستثمرين في منازعات الحلال نظرًا لما لها من أسس فنية تقتضى العدالة فحرِّبها عن طريق الخبرة الفنية.

كما أن مهمة الخبير في الخبرة الفنية تنحصر في مسألة محدَّدة وجانب فني معين يكون المعنى خبيرًا فيه، في حين أن الإشكاليات التي تُثيرها المنازعات المتعلقة بالمنتجات الحلال غالبًا ما تتضمن جانبين علميين إلى ثلاث جوانب في كل مسالة فأكثر. حيث يقترن فيها الجانب الفني بالجانب الشرعي بالجانب التجاري لتقدير الأرباح والخسائر. وهو ما يعني تعدد مهام الخبرة الفنيــة فــى المنازعــة الواحــدة وهــو مــا مــن شــأنه إطالــة أمــد النــزاع وإرهــاق الخصــوم بنفقــات أتعــاب الخبراء. فضلًا عما يترتب على ذلك من تعارض بين تقارير الخبرة في بعض الأحيان الذي من شطأنه أن يؤثـر علـي القاضـي فـي بنـاء عقيدتـه فـي هـذا النـوع مـن الدعـاوي³².

وما تقدّم نتبين النقائص التي قد تعترى حقوق المستثمرين في قطاع الحلال من خلال الخبرة الفنيـة سـواءً مـن حيـث عـدم الأخـذ بهـا مـن قبـل القضـاء مـا مـؤداه الفصـل فـي الدعـوي علـي غيـر أساس فنسى، أو فسى الأخذ بها من حيث إرهاق الخصوم من حيث الوقت ونفقات الخبراء.



³² شهيدة, قادة. (2007). المسئولية المدنية للمنتِج: دراسة مقارنة. الإسكندرية, دار الجامعة الجديدة, ص. 259.

2.1.3. الاختصاص القضائي وتخصص القضاء لضمان حقوق منتجى المنتجات الحلال

ينطوى هذا الجانب على مسألتين أساسيتين. أولهما؛ الاختصاص القضائي الذي من شأنه ضمان حقوق المنتجين بنظر منازعاتهم من هيئات قضائية ذات دراية بالطبيعة القانونية الخاصة بالمنتجات الحلال، وثانيهما تخصص الحاكم الختصة في موضوع الدعوى وما يتصل به من علوم

والـُـراد بالاختصـاص القضائــي هنــا. هــو الاختصــاص القضائــي النوعــي لنظــر هــذا النــوع مــن المنازعات، حيث أنه وعلى الرغم من أهمية الجانب الشرعي في المنتجات الحلال، إلا أن منازعاتها تظل منازعات ذات طبيعة تجارية يقتضى الأمر نظرها من قبل محاكم تجارية تكفل مراعاة تلك الطبيعــة ومــا يتعلــق بهــا مــن سُــرعةِ وائتمــان³3، بــل أنــه وأخــذًا فــي الاعتبــار تفــرُّد هــذا النــوع مــن المنتجات من حيث الهجين العلمي الذي تخضع لـه، فإن الأمريقتضي تخصيص محاكم خاصة بنظر منازعات المنتجات الحلال ضمين إطار المحاكم التجارية ولوعن طريق إنشاء دوائر خاصة بشكل مرحلي تُلبي كافية حقوق أطراف النيزاع من حيث الكفاءة والتخصص والسرعة والسربة وغيرها من الخصائص ذات الصلة بهذا النوع من المنازعات48.

ومن ذلك على سبيل المثال إنشاء القضاء الإنجليزي لحاكم متخصصة للمنازعات التكنولوجية. والتي يُعهد فيها إلى فنيين يتم تأهيلهم من الناحية القانونية والقضائية 35 نظرًا للأثر المباشير للنظام القضائي على إنعاش وتطوير النشاط التجاري والاستثماري، حيث توصلت دراسة إلى أن خسين الجهاز القضائي ترتب عليه زيادة في معدل الإنتاج بنسبة 13.7 % وفي معدل الاستثمار بنسبة 10.4 % وفي التشغيل بنسبة 30.4%.

حيث أنه وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أن المنتجمات الحملال لا زالت لم خظي بأي اهتمام قضائي، بـل أنهـا لازالـت يُنظـر إليهـا مـن جانبهـا الشـرعي كمنازعـات شـرعية، ومـن ذلـك وضعهـا القضائي في ماليزيا. حيث أنها وعلى الرغم من تطور هذه الصناعة فيها لكونها مهد المنتجات الحلال والسبَّاقة عالميًا إلى تقنينها، إلا أنها لا تزال تندرج ضمن الاختصاصات الولائية للولايات لكونها من المسائل الدينيــة وفقًا للدســتور الاخــادي للبــلاد، مــا يختــص بنظرهــا مــن قبــل الحاكــم الشرعية لكونها ترتبط ارتباط وثيق بالإسلام وتستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية 37، وهو ما جعلها محل نظر. حيث أنه وإن كانت المنتجات الحلال تختكم في الأساس إلى قواعد شرعية. إلا أن الحاكم تظل تُطبق القوانين المعمول بها في هذا الشأن، لا سيما قانون الأوصاف التجارية الـذي تم بموجبه تقنين الحلال في المنتجات، وهو يقتضى الاحتذاء بالتجربة القضائية الماليزية في إناطتها للمنازعات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية إلى القضاء الاتحادي خصوصًا وأن منازعات المنتجات الحلال تنطوي على جوانب تجارية وصناعية وفنية محل اختصاص القضاء الاقادي وفقًا للبند الثامن من الدستور. بما يجعلها محل نظر الحاكم المدنية والتجارية التي تعتبر الأنسب مـن حيث طبيعــة الاســتثمار وحقــوق المنتجــين وضمانهــم³⁸.



³³ خليل. أحمد. (2010). خصوصيات التقاضي أمام الحاكم الاقتصادية. الإسكندرية. دار المطبوعات الجامعية. ص. 16.

³⁴ Laeba, M., & Ahmed, S. A. (2017). Preference of arbitration over judiciary in settlement of disputes. Paper presented at the International Conference on Settlement of Disputes, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, Kuala Lumpur, Malaysia, August 9-10.

³⁵ العوا. محمد سليم. (2007). دراسات في قانون التحكيم المصرى والمقارن. المركز العربي للتحكيم. ص. 287.

³⁶ مسعد محى محمد (2010). الوجيز في الحاكم الاقتصادية. المكتب الجامعي الحديث. ص. 19 -20.

³⁷ Ilias, I., & others. (2012, June 30-July 1). Establishing halal legal framework: Learning from Islamic banking experiences. Paper presented at the International Conference on Business & Entrepreneurship 2012, p. 3.

³⁸ Ilias, I., & others. (2012). op, cit. p. 7.

يُضاف إلى ما تقدّم. تتصل المنتجات الحلال اتصال مباشر بفكرة النظام العام وذلك من خلال الأوامير والنواهي الشيرعية التي تمثيل النظيام العيام الديني كرُكين أساسي للإطيار العيام لفكيرة النظام العام 90، والـذي يطلق العنان للقضاء في اللجوء إليها وفقًا لسلطان التقديري دون قيد لا سيما وأنها تتجاوز القواعد القانونية إلى أي قاعدة تستهدف خَقيق مصلحة الجتمع ويراها القاضي جديرة بالجماية والاعتبار. سواءً كانت هذه المصلحة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو خلقيــة وهــو مــا اســتقر عليــه القضـاء الليبــي (الطعــن المدنــي رقــم 10 ،14 /5 جلســة 28 أكتوبــر 1961، والطعين المدني رقيم، 19، 8/44ق. جلسية 20 فبرايير 1968)، منا قيد ينعكيس سيلبًا على حقوق المستثمرين لا سيما في ظل ضعف الإطار القانوني للمنتجات الحلال.

وما تقدّم يتبين أن النظام القضائي اتًا يـزل لـم يُعيـر أي اهتمـام بجانـب منازعـات الحـلال بشـكل تخصصتى قادر على الجمع بين العلوم ذات الصلة بالمنتجات، وهو ما يُملى الاطلاع على نظام التحكيم في هذا الجانب لكونه أكثر مرونة بما يجعله يُلائم هذا النوع من المنازعات.

2.3. المطلب الثاني: التحكيم كضمانة لمنتجى المنتجات الحلال

بات معلومًا أن التحكيم هـو عبارة عن وسيلة لتسوية النزاع خارج نطاق القضاء من خلال فرد يُسـمى الحكـم، أو مؤسسـة مختصـة بالتحكيـم يتـم اللجـوء إليـه بموجـب اتفـاق بـين أطـراف النزاع⁴⁰. وتُقدم لنظام التحكيم مزايا متعددة، تأتى في مقدمتها؛ السرعة في حسم النزاع جْنبًا للإجراءات القضائيــة المطولــة - وهــو الشــغل الشــاغل لأطــراف النــزاع فــى المعامــلات التجاريــة⁴¹، واختيــار القانــون الملائــم لتســوية النــزاع. وســرية التحكيــم بعيــدًا عــن علانيــة القضــاء. فضــلًا عــن كفاءة الحكمين من حيث التخصص في موضوعات النزاع المعروضة وحيادهم الذي يُتَّخذ كأساس للتهرب من القضاء الحلي4.

والتحكيب المعنب هنا ليبس التحكيب الحلبي والمعنبي بتسبوية المنازعات المحليبة، ولا التحكيب الدولي والمعني بتسوية المنازعات الدولية ضمن إطار القانون الدولي العام، وإنما هو التحكيم التجاري الدولي، أي التحكيم المعنى بتسوية المنازعات التي فختوي على عنصر أجنبي عن النظام القانوني للدولة الواحدة وفقًا للمعيار الجغرافي 43، أو تلك التي تتعلق بمصالح فجارية دولية وفقًا للمعيار الاقتصادي44، أي أنه التحكيم الختص بتسوية المنازعات التي تتضمن عنصر أجنبي وتنظوى على نشاط فجاري، وهو ما يُملي البحث عن هذين العنصرين في المنتجات الحالال أساسًا للقول بملائمة التحكيم التجاري الدولي لها من عدمه.

1.2.3. الطبيعة التجارية والدولية للمنتجات الحلال

مند بـزوغ الثـورة الصناعيــة فــي القــرن الماضــي انتهــي عصــر الصناعــات الجليــة والمنزليــة لصالــح التشابك الإنتاجي الدولي، سواءً من حيث التكامل لتوفير المواد الخام اللازمة للإنتاج أو مكوناتها



³⁹ الشاطبي. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. (ت. 790 هـ). الموافقات في أصول الشريعة. المكتبــة التجاريــة الكبــرى. مصـــر. ص. 52 و71.

⁴⁰ سامي، فوزي محمد. (2006). التحكيم التجاري الدولي. عمان، دار الثقافة، ط. 1، ص. 13.

أبو زيد، رضوان. (1996). الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي. دار الكتاب الحديث. ص. 17.

والى، فتحى. (2007). قانون التحكيم في النظرية والتطبيق. منشأة المعارف، الإسكندرية، ط، 1، ص. 14.

صادق. هشام؛ عكاشة، عبدالعال. (2010). القانون الدولي الخاص. الإسكندرية، دار الفتح للطباعة، ص. 35.

⁴⁴ الأحدب، عبدالحميد. (2008). موسوعة التحكيم. مرجع سابق، ص. 13.

أو تسويقها وتداولها بحثًا عن المستهلك، وهو ما يُبرز السمة الدولية للمنتجات بشكل عام وارتباطها المباشر بمصالح التجارة الدولية 45، التي تنصبّ على المصالح التجارية لكافة العلاقات البشرية ذات الأهداف الاقتصادية، وتأتى في مقدمتها معاملات توريد السلع والخدمات وتبادلها، واتفاقيات التوزيع ونقبل البضائع، وكافحة أشكال التعاون التجارى والصناعي بشكل يتجاوز النظام الخناص لبليد بعينيه من خيلال عملية مدّ وجيزر عبير الحيدود 66، وهيو ذاتيه منا تشبهده المنتجيات الحيلال سواءً من حيث توفير موادها الخام الختلفة ومكوناتها المستَّعة جزئيًّا وكليًّا من مناطق مختلفة من العالم، أو من حيث تداولها عالميًّا مرةً أخرى بحثًا عن مُستهلكيها من المسلمين.

أما من حيث توفّر عنصري المضاربة والربح فيها كأساسين للقول بالطبيعة التجارية 47، نُشير إلى أنهما باتا من أهم سِمات المنتجات الحلال نظرًا لأهميتها التجارية التي يشهدها قطاع الحلال، وذلك في كل مراحل إنتاجها، ابتداءً من موادها الأولية وموردها وصولًا إلى تسويقها للمستهلك النهائي ومرورًا بكافية مراحل التصنيع وعملياته الختلفية عبير الوسطاء أو المحترفين، ويظهر ذلك جليًّا في معدل التداول التجاري العالمي المتزايد لهذه المنتجات ابتداءً من 3.5 تربليون دولار سنة 2012 وفقًا لبيانات المؤتمر الدولي لاقتصاديات المنتجات الحلال المنعقد في جامعة سيقاربا بتركيا في 19-20، مارس 2015، وبلغت قيمة سوق الأغذية الحالل العالمية 2339.1 مليار دولار (2.3 تريليون) عام 2023. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي إسرادات سوق الأغذية الحلال بمعدل نمو سنوى مركب قندره 10.5% من عنام 2024 إلى عنام 2030، ليصبل إلى منا يقنارب من 5284.96 ملينار دولار (5.3 تريليونــات) بحلــول عــام 2030. حســب مــا ذكــرت منصــة «إم إم آر» لأبحــاث الســوق⁴⁸، ومــن ذلــك تبــرز بجلاء الطبيعة التجارية والدولية للمنتجات الحلال والتي تقتضي البحث عن الآليات المناسبة لتسبوية منازعاتها. لا سبها من خلال التحكيم، والبحث عن مركز التحكيم المؤهل لذلك والقادر على إنصاف المنتجين.

2.2.3. اختيار القانون، والمركز الملائم للتحكيم لتسوية منازعات المنتجات الحلال

بات مجرد اللجوء إلى التحكيم يبدل دلالية واضحة على رغبية الأطراف في التحرُّر من القوانين الحليـة لمصلحـة تطبيـق النظـم والأعـراف المعمـول بهـا فـي الأوسـاط التجاريـة وعالـم المـال والأعمـال 49. والتي يُعرِّفها قولدمان بأنها مجموعة المبادئ العرفية التي نشأت تلقائيًّا في الأوساط والمعاملات التجاريــة دون ارتبــاط بنظــام قانونــي خــاص 50 والتــي تعتبــر فــي حــدٍّ ذاتهــا قانونًـا مســتقلًّا عــن القوانــين الوطنيــة 51 فرضــه الواقــع العملــي ليتــم مــن خلالــه تســوية النــزاع علــي أســاس العدالــة لا على أســاس

^{51 -} على الدين، رشا. (2010). دور الحُكم في إعادة التوازن المالي للعقد الدولي. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص. 34.



⁴⁵ عبدالعال، نشأت على. (2012). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي. ط. 1، ص. 73.

الأحدب، عبدالحميد. (2008). موسوعة التحكيم. مرجع سابق، ص. 12- 17.

⁴⁷ جمعان. ناصر ناجي. (2008). قانون التحكيم في القضايا التجارية. دار الفتح. الاسكندرية. المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص. 51.

⁴⁸ ســناجلة. محمــد. (2024. 29 ينايــر). صناعــة الطعــام الخــلال تزدهــر فــي العالــم وســط إقبــال واســع مــن غيــر المسلمين. الجزيسرة نست. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/1/29/صناعة-الطعام-الحلال-تزدهر-في-العالسم. شــوهد بتاريــخ 15، فبرايــر 2025.

⁴⁹ سلامة. أحميد عبدالكبري. (2006). التحكييم في المعاميلات الماليية الداخليية والدوليية. القاهيرة. دار النهضية العربية. ط. 1، ص. 121- 122.

⁵⁰ أبو طالب. فؤاد محمد. (2010). التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبية وفقًا لأحكام القانون الدولي العام - دراسة مقارنة. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط. 1، ص. 327.

القانون55 . وهـو مـا دعـا مؤسسـات التحكيـم لاسـيما غرفـة التجـارة الدوليـة إلـي تقنينهـا للعمـل مقتضاها وتوحيد تفسيراتها 53.

ونظرًا للطبيعــة التجاريـة الدوليــة للمنتجــات الحــلال، باتــت تلــك الأعــراف تُمثِّـل القوانــين الملائمــة لتسبوية منازعاتها لتحريس هده التجارية من النطاق الضيق للقوانين الوطنية للأطراف ذات العلاقـة، إلا أنـه وإن كان ذلـك كافيًا إلـي حـدٍّ ما بالنسـبة للمنازعـات التجاريـة الدوليـة عمومًا، والتـي نَصَتُ تلك الأعراف في كنفها. إلا أنها ليست بذات الفعالية بالنسبة للمنتجات الحلال نظرًا لما تتفرَّد به من خصوصية تُضيف معيارًا آخرًا لعلاقاتها يتمثل بأولوية اعتبار الشريعة الإسلامية عـن المعاييـر الأخـرى ذات الصلـة، وهـو مـا يُملـى البحـث علـى مـدى إمكانيـة تطبيـق قواعـد الشـريعة الإسلامية من قبل مؤسسات التحكيم ومدى وجود مؤسسة فكيم مؤهلة وقادرة عن تسوية هذه المنازعات بشكل يكفل حقوق المنتجين ويضمن أنشطتهم.

وأما عن تطبيق مؤسسات التحكيم لقواعد الشريعة الإسلامية، نُشير إلى أنه وبالرجوع إلى السوابق التحكيميــة يتبــبن أن قدمهـا قــد اســتبعد تطبيــق الشــرعية الإســلامية علــي الرغــم من اختيارها كقانون واجب التطبيق ومن ذلك ما ذهب إليه الحكم الإنجليزي (اللورد سكويت) (Lord Asquith) في حكيمه بين شركة التنمية البترولية لشاطئ الخليج وحاكم أبوظبي سنة 1951 الـذي تخلُّبي فيـه عـن تطبيـق الشـريعة الإسـلامية الخُتـارة كـقانـون واجـب التطبيـق بحجــة عــدم تقنينها ووضوحها، حيث كان الشيخ يارس القضاء بسلطة تقديرية واسعة مستندًا إلى مبادئ القرآن - وفقًا لتعبيره-، وبالتالي فإنه استبعد إمكانية العثور على قوانين قادرة على حل النزاع. ما صار معه إلى تطبيـق القانـون الإنجليـزي لكونـه مُعبِّـرًا عـن المبـادئ المشــتركة لــلأم المتحضـرة 54. وهـو ذات الـرأى الـذى ذهـب إليـه الحكـم (الفريـد بوكنيـل) (Alfred Bucknill) فـى خكيمـه المرفـوع مـن حاكم قطر ضد شركة استثمار نفط قطر الحدودة سنة 1952 بالقول بأن الشريعة الإسلامية غيـر مؤهلــة لتســوية النــزاع55.

في حين أنه في سوابق فحيمية أخرى لاحقة في المقابل, كانت بعض هيئات التحكيم قد طبّقت بالفعل الشريعة الإسلامية, بل أنها خاضت في اختلافاتها المذهبية, ومن ذلك ما ذهبت إليه هيئة خكيم غرفة التجارة باريس في خلاف وقع بين وكيل لإحدى شركات الطيران العاملة في المملكية العربية السعودية والشركة الأم حول مستحقات مالية ناشئة عن عقد وكالة يقضي للوكيل ببيع تذاكر الطيران للشركة مع خويل المبالغ لها بعد خصم عمولته، يدعي فيه الوكيل أنه لم يخصم عمولته مُستندًا إلى فتوى شرعية تقضى بإمكانه حجز ما في يـده مـن أمـوال للشـركـة لحـين تسـديد عمولتـه كوكيـل (انتهـت مهمتـه)، وقـد كان رد هيئـة التحكيـم بأن الرأى الـذي يسـتند لـه المدعـي يسـتند إلـي مجلـة الأحـكام العدليـة التـي تتأسـس علـي المذهـب الحنفي، في حين أن المذهب السيائد في المملكة السيعودية هو المذهب الحنبالي البذي لا يُجيلز ذلك، وهو الحائز للمرجعية لكون العقد ينص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كما هي مطبقة في المملكة السعودية وهو المذهب السائد فيها56.

⁵⁶ علم الدين. محى الدين إسماعيل. (2000). منصة التحكيم التجاري الدولي. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. ح. 4. ص. 267.



⁵² الكردي. جمال محمود. (2003). القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم، القاهرة، دار النهضة العربية. ط. 2. ص. 124.

⁵³ المواجدة، مراد محمود. (2010). التحكيم في عقود الدولة ذات الطابع الدولي - دراسة مقارنة. الأردن، دار الثقافة،

⁵⁴ أبوطالب، فؤاد محمد. (2010). مرجع سابق، ص. 308.

⁵⁵ العوا، محمد سليم. (2007). مرجع سابق، ص. 112.

ومن ذلك أيضًا ما ذهبت إليه هيئة التحكيم بغرفة تجارة باريس في دعوى التحكيم المقامة ضد شركة بمنية لسداد مستحقات مالية لشركة ألمانية كانت قد تعاقدت معها لتدريب وإدارة مشروع لتربيـة الماشـيـة، والتــي طلبـت فيــه الحكــم لهــا بســداد مســتحقاتها الإضافــة إلــي فوائــد عــن ذلك المبلغ، وبعد اعتراض الشركة اليمنية عن شقّ الفوائد نظرًا لتعارضه مع النظام العام اليمنى عملًا بنص المادة 352 من القانون المدنى اليمنى التي خظر التعامل بالربا. أخد الحكم بدفع الشركة البمنيية كونيه يستند إلى الشريعة الإسلامية مصدر القانون المدني وفقًا لمادتيه الأولى، وهو ما أيدته محكمة التحكيم العليا الدائمة بالإجماع⁵⁷.

ومن خلال هذه السوابق يتبين أنه يمكن لهيئات التحكيم تطبيق الشريعة الإسلامية، بل قد بات يعتبرها البعض الله: لنطب ق الشريعة الإسلامية 58، ما يعنى إمكانية اختيارها كفانون واجب التطبيحق على المنازعات ذات الجانب الشرعي أو تطبيح أحكام مذهب بعينه فيها وليس لهبئة التحكيم الالتفات عن ذلك 59.

أما من حيث مركز التحكيم الملائم لتسوية منازعات المنتجات الحلال نُشير إلى أنه لا يوجد إلى حدّ الآن أي مركز متخصص في تسوية منازعات الحلال، إلا أنه يبقى مركز التحكيم الآسيوي الدولي (AIAC). أو ما يُعرف بمركز كوالالبور الإقليمي للتحكيم (سابقًا) (KLRCA) هـو الأقرب نظرًا لما يحتويه من لوائح خَكيم مزدوجة جَمع بين قواعد اليونسترال للتحكيم بصيغتها المعدلة لسنة 2010، وقواعد الشريعة الإسلامية بحيث يتم تطبيقها بناءً على طلب أطراف النزاع لاعتمادها كقانون واجب التطبيق على النزاع. فضلًا عن وجوده في ماليزيا التي تمتلك أساس تشريعي وخبرة طويلة في المنتجات الحلال وتتوسيط كبار الفاعلين في هذا القطاع. وهو ما انتهى اليه الباحث في دراسة أخرى60.

4. الخاتمة

4. 1. النتائج

نُشير إلى أنه وعلى الرغم من أهمية قطاع الحلال وما يشهده من تطورات إلا أنه لايزال لم يحظي بضمانات حقيقية للمستثمرين، حيث أنه وفي جانب التقنين لايـزال بخضع للتجاذبات العلميـة الفئويـة مـن العلـوم الشـرعية والفنيـة والتقنيـة ولـم يُعهـد بـه إلـي مجـال القانـون بعـد. وهـو مـا يؤثـر بشـكل واضـح علـي كفـاءة واسـتقرار نظامـه القانونـي، كمـا أنـه لـم يحظـي بنظـام خاص لتسوية المنازعات ذات الصلة بنشاطه لا على مستوى نظام القضاء ولا على مستوى نظام التحكيم، ويمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

- غياب الإطار القانوني المستقل لقطاع الحالال: على الرغم من تطور صناعة الحالال وقارتها عالميًا. إلا أن القطاع يعتمد على أطر فنية وشرعية تقليدية، ما يعيق الاستثمار الأمثل ويجعل هناك حاجـة لإطار قانونـي مستقل ينظـم العلاقـة بـين المنتجـين والمستهلكين والمستثمرين.

⁶⁰ Ahmed, A. (2020). The suitability of the AIAC as a platform for the settlement of halal product disputes. In Proceedings of the International Law Conference (iN-LAC 2018) - Law, Technology and the Imperative of Change in the 21st Century (pp. 217-222). SCITEPRESS - Science and Technology Publications. https://doi.org/10.5220/0010049602170222



⁵⁷ المرجع السابق، ص. 281.

⁵⁸ المنايلين، هاني محمد. (2011). اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط.

⁵⁹ العوا، محمد سليم. مرجع سابق. ص. 111.

- خصوصيــة الاســتثمار فــى منتجــات الحــلال: الاســتثمار فــى منتجــات الحــلال يتســم بخصوصيــة مزدوجــة بجمـع بـين طبيعــة المنتــج الحــلال ومتطلبـات الاســتثمار. وهــو مــا أغفلتــه الدراســات الســابقة التي لم تربط بين الاستثمار وطبيعة الحلال في أن واحد.
- أهميــة التقنــين والتقييــس: تقنــين المنتجــات الحــلال وإصــدار مواصفــات قياســية (مثــل المواصفــة الماليزية 1500:2009 MS) يعد أساسًا لتوفير وضوح قانوني وضمان حقوق المستثمرين، مع مراعاة التوافق بين الجوانب الشرعية والفنية والتجارية.
- ضرورة الثبات التشريعي: التغيرات المتكررة في الفتاوي والقرارات الفقهية المتعلقة بالمنتجات الحلال تهدد استقرار حقوق المستثمرين، ما يبرز أهمية اعتماد آليات لضمان الثبات التشريعي أو التشريعي الجزئي عند وقت الاتفاق.
- حَديات القضاء في منازعات الحالال: القضاء التقليدي يواجعه صعوبة في التعامل مع المنازعات المتعلقة بالمنتجات الحلال بسبب طبيعتها الفنية، الشرعية، والتجارية، ونقص التخصص القضائي والاعتماد على الخبرة الفنية قد لا يكون كافيًا دائمًا.
- أهميــة التحكيــم التجــاري الدولــي: التحكيــم التجــاري الدولــي يعــد الوســيلة الأنســب لتســوية منازعــات المنتجــات الحــلال، لمــا يتمتــع بــه مــن ســرعة، ســرية، كـفــاءة، ومرونــة فــى اختيــار القانــون الملائح، مع إمكانية تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية.
- غيــاب مراكــز خّكيــم متخصصــة: لا يوجــد حتــى الآن مركــز خّكيــم متخصــص فــى منازعــات الحلال، لكن مركز التحكيم الآسيوي الدولي (AIAC) يعد الأقرب لتقديم حلول تحكيمية متوافقة مع الشريعة والخبرة القانونية في مجال المنتجات الحلال.

4. 2. التوصيات

وعليه توصى الدراسة بدعم الدور القانوني في قطاع الحلال من خلال التوصيات التالية:

- إنشاء إطار قانوني مستقل لقطاع الحلال: وضع قانون أو مجموعة من اللوائح الموحدة التي خُــدد تعريــف المنتجــات الحــلال، متطلباتهــا الشــرعية والفنيــة، وآليــات الرقابــة والتوثيــق لتوفيــر بيئــة استثمارية واضحة ومستقرة.
- تبني عملية تقنين شاملة: جمع الأسس الشرعية والفنية للمنتجات الحلال وصياغتها في قالب قانوني جامع، مع مراعاة القابلية التطبيقية والاشتراطات الصحية والفنية.
- ضمان الثبات التشريعي: تطوير آليات لضمان استقرار حقوق المستثمرين عند إصدار الموافقات أو الفتاوي المتعلقة بالمنتجات الحالل، لتفادي تضرر المستثمرين من التغيارات اللاحقة.
- تطويـر القضاء الختـص: إنشاء محاكـم متخصصـة أو دوائـر قضائيـة ذات اختصـاص فـي منازعـات المنتجات الحلال، مع تكوين القضاة والخبراء في الجوانب الشرعية والفنية والتجارية لهذه المنتجات.
- تعزيــز التحكيــم التجــاري الدولــي: الاعتمــاد علــي التحكيــم التجــاري الدولــي كآليــة أسـاســية لتسـوية منازعـات المنتجـات الحـلال، مـع إمكانيـة تطبيـق قواعـد الشــريعة الإســلامية، وحُديـد مراكــز خكيــم مؤهلــة لذلــك مثــل AIAC.
- مواءمــة المعاييــر الدوليــة والمحليــة: تنســيق المواصفــات القياســية الوطنيــة للمنتجــات الحــلال مــع المعاييــر الدوليــة لضمــان توافقهــا مــع المتطلبـات الفقهيــة والفنيــة، وتقليــل الاختلافــات المذهبيــة التي قد تؤثر على استقرار القطاع.



- تدريب وتأهيل الأطراف المعنية: رفع كفاءة المستثمرين، الحكمين، والقضاة من خلال برامج تدريبيــة متخصصــة فــى قوانــين الحــلال، والمعاييــر الفنيــة، وأســاليب التحكيــم لضمــان حســن تطبيــق الأنظمـة وحمايـة حقـوق الأطـراف.

المراجع والمصادر المراجع العربية

الأحدب، عبدالحميد. (2008)، موسوعة التحكيم، التحكيم الدولي، الكتاب الثاني. بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

جمــال الديــن، صــلاح الديــن. (2005). التحكيــم وتنــازع القوانــين فـــي عقــود التنميـــة التكنولوجيـــة. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

جمع الفقه الإسلامي الدولي (2013). القرار رقم 198 (21/4)، الحورة الحاديثة والعشرون، الرياض، المملكة العربية السيعودية.

جمعان، ناصر ناجي. (2008). قانون التحكيم في القضايا التجارية. دار الفتح، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر

جندوبسي، عبدالسلام. (2015-2016). التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية (دراسة فقهية قانونيــة). رســالة ماجســتير، جامعــة الزبتونــة، المعهــد العالــي لأصــول الديــن، تونــس.

خليل، أحمد. (2010). خصوصيات التقاضي أمام الحاكم الاقتصادية. الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.

رجب، محمد عبد اللطيف. (2006). تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية. ورقة مقدمة لندوة القضاء

الشرعي في العصر الحاضر: الواقع والآمال، كليه الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة. رضوان، أبوزبد (1996). الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي. دار الكتاب الحديث.

زكى عبد البر، محمد. (1986). تقنين الفقه الإسلامي. إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

أبو زيد، رضوان. (1996). الأسس العامة للتحكيم التجاري الدولي. دار الكتاب الحديث.

سامي، فوزي محمد. (2006). التحكيم التجاري الدولي. عمانً: دار الثقافة.

سلامة، أحمد عبدالكري. (2006). التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية. القاهرة، دار النهضــة العربيــة.

سـناجلة، محمـد. (2024). 29 ينايـر). صناعــة الطعــام الحــلال تزدهــر فــي العالــم وســط إقبــال واســع مــن غير المسلمين. الجزيرة نت. 29/1/https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/صناعة-الطعام-الحالال-تزدهر-في-العالم، شحوهد بتاريخ 15، فبراير 2025.

الشاطبي، أبو إستحاق إبراهيم بن موسي بن محمد اللخمي. (ت. 790 هـ). الموافقات في أصول الشريعة. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

الشافعي، محمد ابن إدريس. (1990). الأم. دار المعرفة.

شهيدة. قادة. (2007). المسئولية المدنية للمنتِج: دراسة مقارنة. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.

صادق، هشام؛ عكاشة، عبدالعال. (2010). القانون الدولي الخاص. الإسكندرية، دار الفتح للطباعة.

الصدة، عبدالمنعم فرج. (1971). أصول القانون. بيروت، دار النهضة العربية.

أبو طالب، فواد محمد. (2010). التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبية وفقًا لأحكام القانبون الدولي العيام - دراسية مقارنية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

عبدالبر، محمد زكي. (1986). تقنين الفقه الإسلامي. قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي.

عبدالعاطي، محمد عبد اللطيف رجب. (2006). تقنين الأحكام الشرعية ضرورة عصرية. ورقة مقدمة لنحوة القضاء الشجرعي في العصد الحاضر الواقع والآمال 11-13، أبريك 2006، كليمة الشجريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.



عبدالعال، نشأت على. (2012). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي. علم الدين، محى الدين إسماعيل. (2000). منصة التحكيم التجاري الدولي. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

على الدين، رشا. (2010). دور المحكم في إعادة التوازن المالي للعقد الدولي. الإسكندرية، دار الجامعة

العوا، محمد سليم. (2007)، دراسات في قانون التحكيم المصري والمقارن. المركز العربي للتحكيم.

فردوس نور الهدى، محمد (2003). آثار الظروف الاجتماعية على الفتاوي الشرعية: ماليزيا نموذجًا. مركز البحوث الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

الكردي، جمال محمود. (2003). القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم. القاهرة، دار النهضة العربية.

الكفوي. أيوب بن موسى الحسيني. (ت. 1094هـ). الكليات. مؤسسة الرسالة، بيروت.

ماليزيا (2009). المواصفة القياسية الماليزية لمنتجات الأغذية الحلال (MS 1500:2009).

ماليزيا (2011). قانون الأوصاف التجارية الماليزي.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2015). القرار رقم 210 (22/6)، الدورة الثانية والعشرون، الكويت.

مجمع الفقـه الإسـلامي الدولـي. (2015). قـرار بشـأن الاسـتحالة والاسـتهلاك فـي المـواد الإضافيـة فـي الغذاء والحواء, القرار رقم 210 (22/6)، الدورة الثانية والعشرون، الكويت. https://iifa-aifi.org/ar/3988.html

مسعد، محى محمد. (2010). الوجيز في الحاكم الاقتصادية. المكتب الجامعي الحديث.

المنايلي، هاني محمد. (2011). اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

ابن منظور. جمال الدين محمد بن مكرم. (ت. 711 هـ). لسان العرب. مادة (حلل). القاهرة: دار صادر. المواجدة. مـراد محمـود. (2010). التحكيـم فـي عقـود الدولـة ذات الطابع الدولـي - دراسـة مقارنـة. الأردن، دار الثقافية.

نــور الهــدى، محمــد فــردوس. (2003). آثــار الظــروف الاجتماعيــة على الفتــاوي الشــرعية: ماليزيــا نموذجًــا. كوالالبور جامعة العلوم الإسلامية الدولية ماليزيا.

والي، فتحي. (2007). قانون التحكيم في النظرية والتطبيق. منشاة المعارف, الإسكندرية.

References

Ahmed, A. (2020). The suitability of the AIAC as a platform for the settlement of halal product disputes. In Proceedings of the International Law Conference (iN-LAC 2018) - Law, Technology and the Imperative of Change in the 21st Century (pp. 217-222). SCITEPRESS - Science and Technology Publications. https:// doi.org/10.52200010049602170222/

Tempo.co. (2016, November 3). The halal-haram labelling debate. https://en.tempo.co/read/ news/2016314817284/03/11//The-Halal-Haram-Labelling-Debate

Ahmed, S.A. (2018). Automation's effect on halal standards and robotization's outlook: Highlighting to consider halal sector in technological development. Paper presented at the 2nd Islamic Management Development Conference (IMDeC 2018), Universiti Teknologi MARA (UiTM) Kedah, Malaysia, June 27-28.

International Organization for Standardization. (2018, March 13). ISO - International Organization for Standardization. https://www.iso.org/home.html



- Kamali, M. H. (2016). Moderation in fatwa and ijtihad: Juristic and historical perspectives. ICR Journal, 7(3), 303–324. ttps://doi.org/10.52282/icr.v7i3.246.
- Codex Alimentarius Commission. (1997). General guidelines for use of the term "Halal" (CAC/GL 241997-). Rome: FAO/WHO. https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius.
- Parliament of Malaysia. (2011). Trade Descriptions Act 2011 (Act 730). https://www.kpdn.gov.my/images/2024/awam/akta/kpdn/Act%20730.pdf
- International Organization for Standardization. (2009). MS 1500:2009 Halal food Production, preparation, handling and storage: General guidelines (2nd revision). ICS 67.020..
- Ilias, I., & others. (2012, June 30—July 1). Establishing halal legal framework: Learning from Islamic banking experiences. Paper presented at the International Conference on Business & Entrepreneurship 2012.
- Laeba, M., & Ahmed, S. A. (2017). Preference of arbitration over judiciary in settlement of disputes. Paper presented at the International Conference on Settlement of Disputes, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, Kuala Lumpur, Malaysia, August 9–10.

References (Romanization)

- 'Abd al-'Āl, Nash'at 'Alī. (2012). Al-Istithmār wa al-Tarābuṭ al-Iqtiṣādī al-Duwalī. Alexandria: Dār al-Fikr al-Jāmi'ī.
- ʿAbd al-ʿĀṭī, Muḥammad ʿAbd al-Laṭīf Rajab. (2006). Taqnīn al-Aḥkām al-Sharʿīyah Darūrah ʿAṣriyyah. Paper presented at Nadwat al-Qaḍāʾ al-Sharʿī fī al-ʿAṣr al-Ḥāḍir: al-Wāqiʿ wa al-Āmāl, April 11—13, 2006, Kullīyah al-Sharīʿah wa al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmiʿat al-Shāriqah.
- 'Abd al-Barr, Muḥammad Zakkī. (1986). Taqnīn al-Fiqh al-Islāmī. Qatar: Idārat Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī.
- Abū Ṭālib, Fu'ād Muḥammad. (2010). Al-Taḥkīm al-Duwalī fī Manāzaʿāt al-Istithmār al-Ajnabīyah wafqan li-Aḥkām al-Qānūn al-Duwalī al-ʿĀmm Dirāsah Muqārnah. Alexandria: Dār al-Fikr al-Jāmiʿī.
- Abū Zayd, Ridwān. (1996). Al-Usūs al-ʿĀmmah lil-Tahkīm al-Tijārī al-Duwalī. Dār al-Kitāb al-Hadīth.
- ʿAlāʾ al-Dīn, Rashā. (2010). Dawr al-Muḥakkim fī lʿādat al-Tawāzun al-Mālī li al-ʿAqd al-Duwalī. Alexandria: Dār al-Jāmiʿah al-Jadīdah.
- al-Aḥdab, 'Abd al-Ḥamīd. (2008). Mawsūʻat al-Taḥkīm, al-Taḥkīm al-Duwalī, al-Kitāb al-Thānī. Beirut: Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqīyah.
- al-ʿAwā, Muḥammad Salīm. (2007). Dirāsāt fī Qānūn al-Taḥkīm al-Miṣrī wa al-Muqāran. al-Markaz al-ʿArabī lil-Tahkīm.
- al-Kafawī, Ayyūb ibn Mūsā al-Ḥusaynī. (d. 1094 H). Al-Kulliyāt. Mu'assasat al-Risālah, Beirut.
- al-Kurdī, Jamāl Maḥmūd. (2003). Al-Qānūn al-Wājib al-Taṭbīq fī Daʿwā al-Taḥkīm. Cairo: Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah.
- al-Manāyilī, Hānī Muḥammad. (2011). Ittifāq al-Taḥkīm wa ʿUqūd al-Istithmār al-Bitrūlīyah. Alexandria: Dār al-Fikr al-Jāmi ī.
- al-Mawājidah, Murād Maḥmūd. (2010). Al-Taḥkīm fī 'Uqūd al-Dawlah dhāt al-Ṭābi' al-Duwalī Dirāsah Muqārnah. Jordan: Dār al-Thaqāfah.
- al-Shāfi'ī, Muḥammad ibn Idrīs. (1990). Al-'Umm. Dār al-Ma'rifah.
- al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsā ibn Muḥammad al-Lakhmī. (d. 790 H). Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharīʿah. al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrā, Egypt.
- al-Şiddah, 'Abd al-Mun'im Faraj. (1971). Uşūl al-Qānūn. Beirut: Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah.



- Firdaws Nūr al-Hudā, Muḥammad. (2003). Āthār al-Ṭurūf al-Ijtimāʿīyah ʿalā al-Fatāwā al-Sharʿīyah: Mālīzyā Namūdhajan. Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia, Research Center.
- Ibn Manzūr, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Makram. (d. 711 H). Lisān al-ʿArab. Entry: ḥallal. Cairo: Dār Ṣādir.
- 'Ilm al-Dīn, Muḥyī al-Dīn Ismā'īl. (2000). Manṣat al-Taḥkīm al-Tijārī al-Duwalī. Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah li al-Nashr wa al-Tawzīʿ.
- Jamʿ al-Fiqh al-Islāmī al-Duwalī. (2013). Al-Qarār raqm 198 (421/), al-Dawrah al-Ḥādiyah wa al-ʿIshrūn. Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
- Jamāl al-Dīn, Şalāḥ al-Dīn. (2005). Al-Taḥkīm wa Tanāzuʿ al-Qawānīn fī ʿUqūd al-Tanmiyah al-Tiknūlūjiyyah. Alexandria: Dār al-Fikr al-Jāmiʿī.
- Jamʿān, Nāṣir Nāṣॅī. (2008). Qānūn al-Taḥkīm fī al-Qaḍāyā al-Tijārīyah. Alexandria: Dār al-Fatḥ, al-Maktab al-Jāmiʿī al-Ḥadīth, Egypt.
- Jandūbī, 'Abd al-Salām. (2015—2016). Al-Taḥkīm fī al-Manāzaʿāt al-Maṣrīfiyyah al-Islāmīyah (Dirāsah Fiqhiyyah Qānūnīyah). Master's thesis, Jāmiʿat al-Zaytūnah, al-Maʿhad al-ʿĀlī li-Uṣūl al-Dīn, Tunis.
- Khalīl, Aḥmad. (2010). Khuṣūṣiyyāt al-Taqāḍī amām al-Maḥākim al-Iqtiṣādīyah. Alexandria: Dār al-Maṭbūʿāt al-Jāmiʿīyah.
- Majmaʿ al-Fiqh al-Islāmī al-Duwalī. (2015). Al-Qarār raqm 210 (622/), al-Dawrah al-Thāniyah wa al-ʿIshrūn. Kuwait.
- Malaysia. (2009). Al-Muwāṣafah al-Qiyāsīyah al-Mālīzyā li-Muntajāt al-Aghḍiyah al-Ḥalāl (MS 1500:2009). Malaysia. (2011). Qānūn al-Awṣāf al-Tijārīyah al-Mālīzy.
- Masʿad, Muḥyī Muḥammad. (2010). Al-Wajīz fī al-Maḥākim al-Iqtiṣādīyah. al-Maktab al-Jāmiʿī al-Ḥadīth.
- Nūr al-Hudā, Muḥammad Firdaws. (2003). Āthār al-Ṣurūf al-Ijtimāʿīyah ʿalā al-Fatāwā al-Sharʿīyah: Mālīzyā Namūdhajan. Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia.
- Rajab, Muḥammad ʿAbd al-Laṭīf. (2006). Taqnīn al-Aḥkām al-Sharʿīyah Darūrah ʿAṣriyyah. Paper presented at Nadwat al-Qaḍāʾ al-Sharʿī fī al-ʿAṣr al-Ḥāḍir: al-Wāqiʿ wa al-Āmāl, Kullīyah al-Sharīʿah wa al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmiʿat al-Shāriqah.
- Riḍwān, Abū Zayd. (1996). Al-Usūs al-ʿĀmmah lil-Taḥkīm al-Tijārī al-Duwalī. Dār al-Kitāb al-Ḥadīth.
- Ṣādiq, Hishām; ʿAkāshah, ʿAbd al-ʿĀl. (2010). Al-Qānūn al-Duwalī al-Khāş. Alexandria: Dār al-Fatḥ li al-Tibāʿah.
- Salāmah, Aḥmad ʿAbd al-Karīm. (2006). Al-Taḥkīm fī al-Muʿāmalāt al-Māliyah al-Dākhilīyah wa al-Duwalīyah. Cairo: Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah.
- Sāmī, Fawzī Muḥammad. (2006). Al-Taḥkīm al-Tijārī al-Duwalī. Amman: Dār al-Thaqāfah.
- Sanājlah, Muḥammad. (2024, January 29). Ṣināʿat al-Ṭaʿām al-Ḥalāl tazdahar fī al-ʿĀlam waṣṭ iqbāl wāsiʿ min ghayr al-Muslimīn. Al-Jazīrah Net. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024-صناعة-الطعام, accessed February 15, 2025.
- Shahīdah, Qādat. (2007). Al-Mas'ūlīyah al-Madanīyah lil-Muntij: Dirāsah Muqārnah. Alexandria: Dār al-Jāmi'ah al-Jadīdah.
- Wālī, Fatḥī. (2007). Qānūn al-Taḥkīm fī al-Nazariyyah wa al-Taṭbīq. Alexandria: Manshāh al-Maʻārif.
- Zakkī ʿAbd al-Barr, Muḥammad. (1986). Tagnīn al-Figh al-Islāmī. Idārat Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, Qatar.

